

Distr.
GENERAL

A/48/140
S/25597
14 April 1993



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البنود ٣٤ و ٣٥ و ٤٢ و ٥٥ و ٧٩ و ٨٦
و ٩٢ و ١٤٩ من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
الحالة في البوسنة والهرسك
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز
الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في
الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق
الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره
من السكان العرب في الأراضي المحتلة
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق
الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للإمارات العربية
المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه البيان الصادر عن المجلس الوزاري لدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والأربعين المنعقدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية
السعودية خلال يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٤ و ٣٥ و ٤٢ و ٥٥ و ٧٩ و ٨٦ و ٩٢ و ١٤٩ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي ثاني السويدي
نائب المندوب الدائم
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

البيان الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية في دورته السادسة والأربعين
المنعقدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية
خلال يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣

عقد المجلس الوزاري دورته السادسة والأربعين يومي الأحد والاثنين ١٢ و ١٣ شوال ١٤١٣ هـ الموافق ٤ و ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣م بمدينة الرياض برئاسة معالي راشد عبد الله النعيمي، وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

- معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية دولة البحرين؛
- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية؛
- معالي يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان؛
- معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية دولة قطر؛
- معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت.

وقد استهل المجلس اجتماعه بالترحيب بمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، أميننا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية متمنيا لمعاليه التوفيق والسداد في مهامه الجديدة، ويعبر المجلس عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة التي بذلها معالي عبد الله يعقوب بشارة، الأمين العام السابق للمجلس، وإسهامه في المسيرة بالكثير من جهده ووقته وخبرته ويتمنى لمعاليه كل التوفيق في أي مهام توكل إليه في المستقبل.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع إقليميا ودوليا، ولاحظ باهتمام وقلق بالغين استمرار النظام العراقي في تهديداته لاستقلال وأمن دولة الكويت وتكرار اعتداءاته وانتهاكاته لحرمة الحدود الدولية بين البلدين وتعريضه السلام والاستقرار في المنطقة للخطر، ومواصلته نهج سياسة المماطلة والتسويف في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

ويدين المجلس بشدة سياسات وممارسات النظام العراقي العدوانية ضد دولة الكويت ومحاولاته التملص من التزاماته الدولية بموجب شروط وقف إطلاق النار، ويجدد تأكيد موقفه الثابت بضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت وكافة بنود القرار ٦٨٧ والمتعلقة بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وترسيم الحدود، ودفع التعويضات، والتعجيل بإعادة كافة المسروقات، وتسهيل مهام فرق التفتيش الدولية المكلفة بإزالة كافة أسلحة الدمار

الشامل. ويناشد المجتمع الدولي مواصلة الضغوط على النظام العراقي حتى يكف عن سلوكه العدواني التوسعي ويمتثل امتثالا تاما لكافة قرارات الشرعية الدولية.

ويعبر المجلس عن عميق الارتياح لصدور قرار مجلس الأمن رقم ٨٠٦ القاضي بتعزيز بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق ودولة الكويت وتوسيع صلاحياتها وإعادة تأكيد ضمان مجلس الأمن لحرمة الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق. ويرحب بانتهاء لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود من عملية ترسيم الحدود البحرية بين دولة الكويت والعراق. ويؤكد المجلس مجددا حرصه التام على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، ويحمل النظام العراقي المسؤولية كاملة لما يتعرض له الشعب العراقي الشقيق من أعمال البطش الدموي، وأية معاناة إنسانية أخرى يتعرض لها نتيجة لرفض ذلك النظام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق من الغذاء والدواء.

كما استعرض المجلس مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعبر عن أسفه وقلقه البالغين لما وضعه الجانب الإيراني من شروط غير مقبولة لاستئناف المحادثات حول الجزر الثلاث بما يمس سيادة ووحدة اراضي دولة الإمارات، ورفضه التجارب مع جهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويؤكد المجلس الوزاري استنكاره ورفضه التام لادعاءات إيران في جزيرة أبو موسى والإجراءات التي أقدمت عليها واعتبارها خطوة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويجدد المجلس مطالبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها في الجزيرة، وإنهاء احتلالها لجزيرتي طناب الكبرى وطنب الصغرى، لما في استمرار ذلك من انعكاسات سلبية على العلاقات بين الجانبين، وتهديد للأمن والاستقرار في المنطقة وزيادة التوتر فيها.

ويستذكر المجلس ما ورد في البيان الختامي لقمة أبو ظبي من تأكيد على أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزاماتها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة اراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويؤكد مجددا وقوف دول مجلس التعاون وتأييدها التام لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، ودعمها لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث استنادا إلى الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي.

كما تدارس المجلس الوزاري تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وأكد مجددا التزام دوله بدعم مفاوضات السلام الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على اساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي

العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وإرساء قواعد متينة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويشيد المجلس الوزاري بالجهود التي يبذلها راعيا المؤتمر، لا سيما جهود إدارة الرئيس كلينتون المتمثلة في التأكيد على التزام الولايات المتحدة الأمريكية المطلق بالعملية السلمية وقيامها بدور الشريك الكامل، والعمل على تذييل العقوبات التي تعترض دفع المفاوضات.

ويدين المجلس بشدة انتهاكات الجانب الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة وممارساته أبشع صنوف الإرهاب، والقمع والقتل، وإزهاق أرواح الأبرياء خاصة الأطفال، وهدم المنازل، ومواصلة عمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وإقدامه على إبعاد أكثر من أربع مائة فلسطيني من أرضهم خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة، ويناشد مجلس الأمن اتخاذ ما من شأنه تأمين تنفيذ قراره رقم ٧٩٩ الخاص بعودة المبعدين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

كما يتابع المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في الصومال، ويعبّر عن ارتياحه لتوصل الأطراف الصومالية إلى اتفاق المصالحة الوطنية، مؤكداً من جديد ووقوف دول المجلس إلى جانب الصومال، ومناشداً المجتمع الدولي مواصلة دعم الجهود المبذولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى ذلك البلد الشقيق لكي يتمكن من استئناف مسيرة البناء والنماء والقيام بدوره الإيجابي عربياً ودولياً.

ويرحب المجلس الوزاري باتفاق السلام في أفغانستان الذي توصلت إليه فصائل المجاهدين الأفغان في شهر رمضان المبارك، ويشيد المجلس بالجهود البناءة التي بذلتها المملكة العربية السعودية ممثلة في المساعي الكريمة والمخلصة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بدعوته المجاهدين إلى نبذ الخلافات والقدوم إلى مكة المكرمة للتصالح والوفاق. كما يقدر الجهود الإيجابية والمتواصلة التي بذلتها باكستان في هذا السبيل. وإذ ينهى المجلس الوزاري قادة وشعب أفغانستان على المصالحة وعودة الأمن والاستقرار إلى ربوع ذلك البلد المسلم الشقيق، ليعبر عن تطلعه إلى أن تدخل أفغانستان مرحلة جديدة من الاستقرار والسلام تمكنها من اللحاق بركب التنمية لما فيه خير ورفاه الشعب الأفغاني.

وتابع المجلس الوزاري بقلق عميق استمرار المأساة الإنسانية المؤلمة لشعب جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة مواصلة القوات الصربية غير النظامية المدعومة من صربيا والجبل الأسود عدوانها الآثم منتهكة مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومتحدية الشرعية الدولية.

ويدين المجلس الوزاري بشدة العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك وارتكاب القوات الصربية أبشع جرائم الإبادة العرقية، والقتل العشوائي والاعتصاب المنظم، والإرهاب، والتهجير، والتجويع.

وتدمير المنازل ودور العبادة، ويطالب مجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بما فيها رفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك لتمكينها من ممارسة حق الدفاع على النفس، واللجوء إلى القوة العسكرية استناداً إلى المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإعادة الأمن والسلم الدوليين وإرغام قوى العدوان على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والحيلولة دون مكافأة المعتدين بمنع إحداث تغيير في التركيبة السكانية أو تحقيق مكاسب إقليمية، وإجبار القوات الصربية على الانسحاب واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

ويرحب المجلس في هذا الصدد بتبني مجلس الأمن لقراره القاضي باستخدام القوة العسكرية لاسقاط الطائرات الصربية التي تنتهك منطقة الحظر في أجواء جمهورية البوسنة والهرسك، باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح. كما يعبر المجلس عن ارتياحه لصدور قرار مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي بإقامة محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عما اقترف من جرائم ضد الإنسانية في البوسنة وفقاً لاتفاقيات جنيف. ويهيب المجلس الوزاري بالمجتمع الدولي تشديد العقوبات ومضاعفة الضغوط على صربيا والجبل الأسود.

واستعرض المجلس محضر اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون البترولي ورحب بتوصياتها. وانطلاقاً من إيمان دول المجلس بأهمية العمل على ضمان حرية التجارة الدولية والسعي إلى إزالة وتخفيف القيود التي تعيق إنسيابها، ونظراً لما لقطاع الطاقة عموماً والبترول خصوصاً من أهمية كبرى في التجارة الدولية رحب المجلس الوزاري بمؤتمر وزراء البترول في منظمة الدول المنتجة للبترول والدول المنتجة غير الأعضاء في المنظمة المقرر عقده في مسقط يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣م، وأعرب عن أمله في أن يخرج هذا المؤتمر بوسائل فعالة للحيلولة دون زيادة العبء الضريبي على البترول ومشتقاته والمثقل أساساً بالضرائب في الدول المستهلكة الرئيسية باعتبار تلك الزيادة الضريبية عائقاً من عوائق التجارة الدولية. كما أكد المجلس الوزاري في هذا الصدد عزم دول المجلس على مواصلة المفاوضات مع الدول المستهلكة الرئيسية لحماية المصالح الحيوية لدول المجلس وتعزيز التجارة الدولية.

وفي إطار محادثات دول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية وافق المجلس على عقد جولة جديدة من المحادثات مع اليابان في شهر حزيران/يونيه القادم. كما يرحب المجلس بمؤتمر رجال الأعمال من دول المجلس ونظرائهم من الولايات المتحدة المقرر انعقاده في ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣م ووافق المجلس على قيام الأمانة العامة بالتنشاور مع حكومة الولايات المتحدة للاتفاق على موعد للجولة القادمة من المحادثات وحول علاقات دول المجلس مع الجماعة الأوروبية وافق المجلس الوزاري على عقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية في ١٥-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣م. كما بحث المجلس الوزاري الموضوعات التي ستطرح في الاجتماع القادم للمجلس الوزاري المشترك بين وزراء خارجية دول المجلس ووزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية الذي سيعقد في بروكسل في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣م.

— — — — —